

دور المصرف المركزي في تحقيق الاستقرار المالي في ليبيا

" للفترة 2010 - 2022 "

أ. عادل الكيلاني خليفة الدوكالي .. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة الجفارة

Adlaldwkaly@gmail.com

أ. إسماعيل إسماعيل عبد الله .. المركز النوعي للتدريب على الصناعات النفطية

Laljafray@stc.edu.ly

المستخلص:

هدفت الدراسة للتعرف على مدى تأثير السياسة النقدية في تعزيز الاستقرار المالي في ليبيا للفترة الزمنية (2010-2022)، وكان ذلك من خلال تتبع إثر نسبة الاحتياطي القانوني كأداة من أدوات السياسة النقدية في قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان النقدي، كونه أحد مؤشرات الاستقرار المالي. ولتحقق الدراسة أهدافها في أطارها النظري، فقد تم تناول جملة من الدراسات السابقة التي تطرقت الموضوع الاستقرار المالي، والوقوف على اهم ما توصلت اليه هذه الدراسات من نتائج وما خلصت اليه من توصيات. اما من الجانب التحليلي، فقد تم صياغة نموذج الدراسة في شكل معادلة انحدار بسيط بين متغيرين: الأول وهو الاحتياطي القانوني ويمثل المتغير المستقل، اما المتغير التابع فهو حجم الائتمان المصرفي المقدم من المصارف التجارية.

وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير لحجم الاحتياطي القانوني في حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية، وان التغير في حجم الاحتياطي القانوني هي في حقيقة الأمر تغير في حجم الودائع لدى المصارف التجارية، ويرجع السبب في ذلك الى قانون المصرف المركزي في توحيد وتثبيت نسبة الاحتياطي القانوني بنسبة 20% من قيمة الودائع. هذا وأوصت الدراسة بمتابعة المصارف التجارية للتوسع في حجم الائتمان من الودائع بعد الاحتفاظ بنسبة الاحتياطي المطلوب مما يعمل على تلبية حاجة المستثمرين من الأموال. كذلك، زيادة الوعي المصرفي للأفراد تجاه المصارف من أجل زيادة تعامل الأفراد مع المصارف، وكذلك إعادة النظر بنسبة الاحتياطي القانوني وجعله مرن يتغير مع متطلبات المستثمرين للائتمان، مما يزايد من القروض الممنوحة، ومن ثم فإن تلك الإجراءات تساعد السياسة النقدية للوصول الى الاستقرار المالي، وحماية الاقتصاد المحلي من الأزمات والصدمات المالية من خلال التوسع في الائتمان وبالتالي التوسع في الاستثمار، والى زيادة الناتج المحلي، والذي يؤدي في النهاية إلى الاستقرار المالي كنتيجة حتمية.

Abstract

The study aimed to identify the extent of the impact of monetary policy in enhancing financial stability in Libya for the period of time (2010-2022), and this was by following the impact of the legal reserve ratio as one of the monetary policy tools on the ability of commercial banks to grant monetary credit, as it is one of the indicators of financial stability. To achieve the study's objectives within its theoretical framework, several previous studies related to financial stability were discussed, along with the most important findings and recommendations from these studies. From the analytical side, the study model was formulated in the form of a simple regression equation between two variables. The first variable is the legal reserve and represents the independent variable, while the dependent variable is the volume of bank credit provided by commercial banks.

After testing the hypotheses, the study concluded that there is an effect of the size of the legal reserve on the volume of credit granted by commercial banks. It also concluded that the change in the size of the legal reserve is, in fact, a change in the volume of deposits with commercial banks, due to the Central Bank law that unifies and fixes the legal reserve ratio at 20% of the value of deposits. The study recommended that commercial to follow up on expanding the volume of credit from surplus deposits after maintaining the required reserve ratio, which increases the capabilities of the banking system to meet investors' need for funds, as well as increasing individuals' banking awareness towards banks to increase individuals' dealings with banks. as well as re- Considering the legal reserve ratio and making it flexible to change with investors' requirements for credit and the increase in loans granted. Therefore, these measures provide the central bank with the ability to reach financial stability and protect the local economy from financial crises and shocks through the expansion of credit and thus the expansion of investment and finally to increase output. Locally, this improves the country's financial position.

المقدمة:

يعد البنك المركزي أعلى سلطة نقدية، يقع على عاتقه مسؤولية إدارة عرض النقد المتاح في الاقتصاد الوطني باستخدام سياساته النقدية، وتعتبر السياسة النقدية. من الأدوات المهمة لدى المصرف المركزي، والتي من خلالها يستطيع تقوية مركزه الفعال وتأثيره المباشر في عرض النقود، من حيث التوسع والانكماش، مما يؤثر بطريقة أو بأخرى في الاستقرار الاقتصادي ككل. وهذا

الاستقرار الاقتصادي هو الهدف المعلن الذي تسعى جميع الدول الى تحقيقه مهما اختلفت درجة تطورها أو طبيعة نظامها الاقتصادي، وجعله أحد أهم أهدافها الرئيسية. لا تختلف البنوك المركزية في كل الدول في اتباع السياسات الهادفة الى ارساء قواعد اقتصاد السوق، الذي يستخدم ضمن آلياته السياسة النقدية كوسيلة لتحقيق الاستقرار المالي، باتباع كافة الوسائل التي من شأنها دعم الاقتصاد الوطني، من خلال توطين الإنتاج والتوسع في عملية التنمية، مما يساهم في التقليل من الاعتماد على الخارج وبالتالي تقادي وتقليل الآثار المترتبة على الازمات المالية، والمحافظة على الاستقرار المالي والاقتصادي ككل. لذلك فقد سعت هذه الدراسة إلى بيان أثر تدخلات البنوك المركزية في النشاط الاقتصادي باستخدام ادوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار المالي، والمحافظة على الاقتصاد مستقر لا يعاني من التضخم ولا الانكماش.

مشكلة الدراسة:

إن مدى فاعلية أدوات السياسة النقدية، والمتمثلة في سعر الفائدة، وسياسة السوق المفتوح، والاحتياطي القانوني المفروض على المصارف التجارية، تحدد من خلال استخدامها الاستخدام الأمثل من قبل المصرف المركزي للسيطرة على معدلات التضخم والمحافظة على الاستقرار المالي. وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي:

" هل نجح مصرف ليبيا المركزي من خلال استخدام سياسته النقدية للتحكم في حجم الائتمان في الوصول الى الاستقرار المالي للفترة الممتدة 2010-2022م"

ولغرض التوصل إلى نتائج للدراسة قمنا بافتراض الفرضيات التالية:

فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين الاحتياطي القانوني للمصارف التجارية وحجم الائتمان الممنوح من المصارف التجارية.
- الفرضية الثانية: هناك تأثير معنوي عند مستوى معنوية 0.05 لحجم الاحتياطي القانوني على حجم الائتمان المقدم من المصارف التجارية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في توضيح الدور الذي يتعبه المصرف المركزي من خلال استخدامه لسياسته النقدية وادواتها المتمثلة في حجم الاحتياطي القانوني، للتحكم في المعروض النقدي بغية الوصول إلى الاستقرار المالي والمحافظة عليه.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التوصل إلى عدة أهداف متمثلة في الآتي:

- التعرف على ماهية الاستقرار المالي ومتى يتحقق.
- التعرف على الدور الذي يقوم به المصرف المركزي للوصول إلى هذا الاستقرار.
- التعرف على السياسة التي يتبعها المصرف المركزي والكيفية المستخدمة لهذه السياسة.
- التعرف على أهم أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها المصرف المركزي للمحافظة على هذا الاستقرار.

حدود الدراسة:

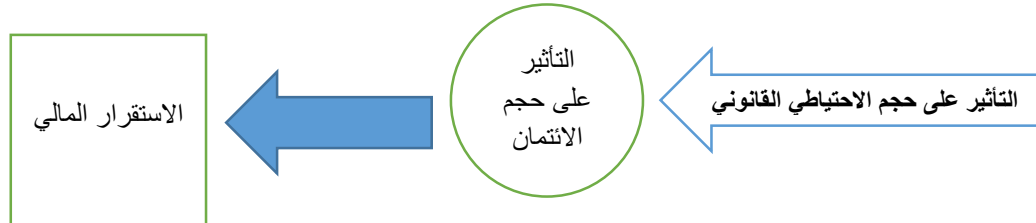
تمت الدراسة وفقا للحدود المكانية والزمانية التالية:

- الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة داخل حدود الدولة الليبية متمثلة في مصرف ليبيا المركزي، من خلال تحليل البيانات في منشوراته المعتمدة.
- الحدود الزمانية: تمت الحدود الزمانية للدراسة لتغطي الفترة الممتدة من 2010م إلى 2022م.

متغيرات الدراسة:

ل للوصول إلى نتائج لهذه الدراسة، تم إعداد نموذج متكون من متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع:

- المتغير المستقل، وهو المتغير الذي يؤثر بشكل كبير على المتغير التابع. وفي دراستنا هذه يمثل أحد أدوات السياسة النقدية متمثلة في الاحتياطي القانوني.
- المتغير التابع: وهو المتغير الذي يفترض ويخضع لتغير المتغير المستقل ويمثل في دراستنا هذه الاستقرار المالي، وتحديدًا في أحد مؤشرات الا وهو الائتمان النقدي ومدى تيسيره.



من إعداد الباحث اعتمادا على متغيرات الدراسة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لدور المصرف المركزي في تحقيق المصرف المركزي في تحقيق الاستقرار المالي، وتناولته من زوايا مختلفة، وتنوعت هذه الدراسات من حيث المنهج المتبع ومتغيرات الدراسة. وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات السابقة التي تم الاستفادة منها والاشارة الى أبرز ملامحها وادواتها والى ما توصلت اليه وتقديم تعليقاً عليها. وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية مع الإشارة الى ان هذه الدراسات تمتد لفترات مختلفة من 2000 الى 2022م وشملت أكثر من بلد، مما يشير الى تنوعها الزمني والمكاني.

1- دراسة غالي وليد بن جدو رحاب (2023) بعنوان: "دور البنك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي دراسة حالة بنك الجزائر 2000-2022"، هدفت الدراسة إلى معرفة دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي. وقد أجريت الدراسة على البنك المركزي الجزائري لفترة الدراسة، وذلك للتعرف على مختلف الإجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي لأجل تحقيق الاستقرار المالي، في الجهاز المصرفي والمحافظة على سلامته خاصة في فترة الأزمات المواجهة الصدمات المالية، وخلصت الدراسة إلى أن البنوك المركزية تلعب دوراً حاسماً في تحقيق الاستقرار المالي عن طريق إدارة السياسة النقدية والمالية والإشراف المصرفي وضبط سعر الصرف ورصد التضخم، وتوفير السيولة اللازمة للأسواق المالية وخلصت الدراسة إلى أن تتبع مؤشرات الاستقرار المالي أمراً مهماً للتقييم الوضع المالي والاقتصادي في البلاد وتشمل مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر التضخم مؤشر البطالة، مؤشر الاستقرار الاقتصادي وغيرها، واوصت الدراسة بالمحافظة على استقرار المؤشرات المالية، والذي يعتبر من اهم العوامل التي تؤثر على اقتصاد الجزائر وتحديد مسار النمو والاستثمار في المستقبل.

2- دراسة (خلف: (2021) بعنوان: "دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي في العراق الممتدة (2004-2018)". وتهدف الدراسة إلى التعرف على دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي على مدى العقود الأربعة الماضية، وبالأخص بعد تعدد ادواتها وابتكار ادوات نقدية حديثة، مما زاد من قنوات انتقال السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي. وتعد السياسة النقدية من السياسات الاقتصادية الفعالة في

مواجهة ظاهرة التضخم، باعتبارها جزءاً أساسياً ومهماً من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة لأي بلد. وتمارس هذه السياسة دورها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي بالشكل الذي يلائم الظروف الاقتصادية السائدة، بهدف امتصاص السيولة النقدية الفائضة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد. وتوصلت الدراسة الى ان البنك المركزي العراقي قد سارع، ومن خلال ادواته النقدية، لتأمين التحول نحو اقتصاد السوق والاعتماد على قوة العرض والطلب في ادارة الاقتصاد وتفعيل اليات اقتصاد السوق من خلال مجموعة من الاجراءات الفنية والتشريعية، بالإضافة إلى الاعتماد على الادوات النقدية غير المباشرة وتحديث الادوات النقدية المباشرة في ظل المرحلة الجديدة. وانه قد نجح في محاربة التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي للبلد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بصورة تواكب الاقتصادات العالمية. وأوصت الدراسة بأنه يجب على السياسة النقدية من خلال أدواتها أن تعمل للسيطرة على الكتلة النقدية الكبيرة عن طريق تحقيق تناسب متوازن بين الكتلة النقدية والنتائج المحلي الإجمالي العراقي، للوصول إلى توازن القطاعين الحقيقي والنقدي، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

3- دراسة مفتاح، مصطفى أبوزيد وآخرون (2021) بعنوان: "دور مصرف ليبيا المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2009-2020)"، هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الاستقرار الاقتصادي، وإبراز الدور الذي يلعبه مصرف ليبيا المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة. ولتحقيق هذا الهدف، فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي في تحليل العلاقة بين عرض النقود بوصفه متغير مستقل ومعدل التضخم وسعر الصرف بوصفه متغير تابع للفترة 2009-2020 وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية العرض النقود على معدل التضخم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، وقد كانت هناك علاقة طردية، أي بمعنى أنه كلما قامت إدارة المصرف المركزي بزيادة عرض النقود، كلما ساهم ذلك في زيادة معدل التضخم، وأوصت الدراسة بضرورة معالجة التضخم في البلاد وسعر الصرف وذلك من أجل الاستقرار الاقتصادي، وخلق فرص الاستثمار والحد من تقلبات سعر الصرف ورسم السياسة المالية والرقابية علي المصارف.

4- دراسة عطية، علي منصور حسين، محمود احمد 2021 بعنوان: "دور السياسة النقدية في

ظل الظروف السياسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في ليبيا 1986-2017م".
وتهدف الدراسة إلى تحليل دور السياسة النقدية في ظل الظروف السياسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1986-2017، وذلك باستخدام المنهج الاحصائي في بناء مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي في ليبيا، والمنهج التحليلي والقياسي للتعرف على الآثار المتوقعة لكل من عرض النقود والمتغير الوهمي الذي يعكس حالة عدم الاستقرار السياسي، وظهرت النتائج ان السياسة النقدية تلعب دور في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الا ان الظروف السياسية أسهمت في عرقلة الاستقرار الاقتصادي، كما أوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية والتأكيد على استقلالية الاقتصاد عن الاستخدامات السياسية.

5- دراسة الهشمي، عبد الكامل حطاب، مورا (2021) بعنوان: "أثر السياسة النقدية على

مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر 2000-2019م"، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأثر الذي تحدثه السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، والمتمثلة في النمو الاقتصادي والتضخم، والبطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة، باعتبار أن السياسة النقدية الركيزة المعتمد عليها بالدرجة الأولى في نجاح اقتصاديات الدول، إلى جانب السياسات الأخرى، لذا، أضحى من الضروري على الجزائر رسم سياسة نقدية محكمة تتبناها السلطة النقدية، والمتمثلة في البنك، المركزي حيث تسعى جاهدة إلى تحقيق الأهداف المرسومة باستخدام أدوات تمكنها من ضبط المعروض النقدي والتحكم فيه لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي يعد من أهم أهدافها. وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة، بالإضافة للمنهج التحليلي لتحليل الجداول والإحصائيات لغرض توضيح الأثر، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن للسياسة النقدية، الجزائرية دور كبير في التأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

6- دراسة (مختار، عادل بن البار، محمد 2021) بعنوان: "الآثار الاقتصادية لسياسة النقدية

على الاستقرار النقدي في الجزائر للفترة 1990-2019م"، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأثر الاقتصادي لأدوات السياسة النقدية ممثلة في حجم الكتلة النقدية ومعدل الفائدة، وسعر الصرف، على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، وذلك باستخدام

نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة توازنه طويلة.

الفجوة البحثية:

لا تختلف هذه الدراسة عن سابقتها من الدراسات التي فُجرت من حيث الهدف، الا وهو تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية، باعتبارها السياسة الأكثر فاعلية في حجم الاستقرار المالي ولكن، تختلف هذه الدراسة عن سابقتها من ناحية الأداة المستخدمة للدراسة، حيث اعتمدت على دراسة الأثر الذي يحدثه حجم الاحتياطي القانوني في قدرة المصارف التجارية على التوسع في الائتمان وبالتالي إلى أحداث الاستقرار المالي ككل.

اولا: الجزء النظري

1- مفهوم الاستقرار المالي:

برز مفهوم الاستقرار المالي بقوة على الساحة الاقتصادية الدولية، وسط متغيرات متلاحقة محليا وإقليميا ودولياً ويقصد به مدى قدرة النظام المالي على مواجهة الصدمات غير المتوقعة، لذا فان أي نظام مالي مكون من مؤسسات وأسواق وبنية أساسية يعتبر مستقرا إذا استمر في ضمان توزيع موارده المالية بفاعلية وتحقيق أهدافه الاقتصادية الكلية حتى في أوقات الضغوط أو الأزمات، ونظرا للتكلفة الاقتصادية والاجتماعية الضخمة التي يتم تكبدها جراء الأزمات المالية، فإن تحقيق الاستقرار المالي يظل في مقدمة أهداف البنوك المركزية في مختلف دول العالم.

وأصبح الحفاظ على الاستقرار المالي هدفاً متزايد الأهمية لدى صناع السياسات الاقتصادية، لما له من تأثير على كفاءة أداء النظام المالي وترابط وسلامة مكوناته الأساسية، فحدوث اضطراب في أحد هذه العناصر من شفه أن يضعف الاستقرار في النظام بأكمله، وأبرز مثال ما أسفرت عنه الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالأسواق المالية والتي أكدت على أهمية إعادة هيكلة النظام المالي العالمي من خلال دعم عناصره وتعزيز الإجراءات الاحترازية على المستويين الكلي والجزئي. وأصبح تعزيز الاستقرار المالي ودعمه من الضرورة القصوى للوصول إلى درجة عالية من الكفاءة في أداء عناصره، مع التركيز على أهمية دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه، وكذلك دعم البنية التحتية للحد من المخاطر أو تحقيق الاستقرار المالي

وذلك من خلال تقوية الاستثمارات الداخلية عن طريق توفير الائتمان العزم الاستمرار التنمية الاقتصادية كنتيجة لهذا الاستقرار والذي يكون فيها النظام المالي قادرا على الوفاء بالتزاماته المالية والحفاظ على استدامة عملياته دون تعرضه لمخاطر تهدد استقراره حيث يتعلق الاستقرار المالي بالقدرة على منع وإدارة المخاطر المالية والتحمل الصحيح للضغوط المالية والاقتصادية، وتحقيق الاستقرار المالي يعتبر هدفا رئيسيا للسياسات الاقتصادية والنظام العالي في أي دولة، فعندما يكون النظام المالي مستقرا، يتم تعزيز الثقة في النظام المصرفي والمؤسسات المالية ويتيح لهم القيام بوظائفهم الأساسية بفعالية، كتوفير الائتمان والدعم النشاط الاقتصادي والمساهمة في التنمية الاقتصادية. وعليه فإن تحقيق الاستقرار المالي يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية. وانه إذا كان النظام المالي مستقرا فذلك يشجع على زيادة الاستثمار والابتكار ويسهم في توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة.

2- مؤشرات الاستقرار المالي

التحقيق وقياس الاستقرار المالي هناك مجموعة من العوامل والمؤشرات التي يجب مراعاتها ومتابعتها ومن بين هذه العوامل (طلفاح، 2005، ص 6-7)

1- مستوى رأس المال وهي قدرة المؤسسات المالية على تلبية التزاماتها المالية من خلال الحفاظ على مستويات رأس المال الملائم والذي يضمن استدامة الأنشطة المالية.

2- إدارة المخاطر وهي مدى قدرة المؤسسات المالية على تنفيذ نظم فعالة لإدارة المخاطر المالية المتعلقة بالائتمان والسوق والسيولة مما يتطلب تقييم ومراقبة المخاطر بشكل مستمر وتطبيق ممارسات وسياسات مناسبة للتحكم فيها.

3- السيولة المالية وهي قدرة المؤسسات المالية على توفير مستويات كافية من السيولة المالية للتعامل مع الاحتياجات اليومية وتلبية التزاماتها المالية في حالات الضغوط المالية غير المتوقعة.

4- الإشراف والرقابة يلعب الإشراف المالي القوي والرقابة الفعالة دورا حاسما في تحقيق الاستقرار المالي ينبغي أن تكون هناك هياكل وآليات قوية للرقابة والمراقبة تضمن الامتثال للقوانين والتنظيمات المالية والتشريعات القانونية.

| مؤشرات الاستقرار المالي | |
|-------------------------|-----------------------|
| مؤشرات الحیطة الجزئية | مؤشرات الاقتصاد الكلي |
| مؤشر كفاية رأس المال | النمو الاقتصادي |
| مؤشر حالة الإقراض | ميزان المدفوعات |
| مؤشر سلامة الإدارة | التضخم |
| مؤشر الإيرادات الربحية | أسعار الفائدة والصرف |
| مؤشر السيولة | |
| مؤشر المؤسسة المقترضة | |
| مؤشرات خاصة بالسوق | |

من الجدير بالذكر أن الاستقرار المالي ليس حالة ثابتة بشكل دائم. يمكن أن ينقر بالعوامل الاقتصادية العامة والمتغيرات المالية والسياسية والاجتماعية. لذلك، يتطلب الحفاظ على الاستقرار المالي جهوداً مستمرة للتقييم والتحليل واتخاذ التدابير اللازمة للتصدي للتحديات والمخاطر المحتملة.

ويعتبر الاستقرار المالي أحد أهم أهداف السياسة المالية والاقتصادية ويتم تحقيقه من خلال التعاون بين الحكومات والمؤسسات المالية والجهات التنظيمية المختلفة. وتتباين الاستراتيجيات والأدوات المستخدمة لتعزيز الاستقرار المالي من بلد إلى آخر حسب الأنظمة المالية والاقتصادية المعمول بها. ويهدف الاستقرار المالي إلى تعزيز الثقة والاستقرار في النظام المالي وتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية على المستوى الوطني.

3- أهمية السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار المالي:

تعتبر السياسة النقدية أداة البنك المركزي الفعالة والتي يستخدمها لتحقيق أهداف اقتصادية عديدة من خلال التحكم في المعروض النقدي بما يتناسب مع النشاط الاقتصادي ، وكثيراً ما يرتبط الاستقرار المالي بالسياسة النقدية كونها من أهم وأسرع السياسات الاقتصادية التي يمكن أن تحقق الاستقرار المالي باعتباره الهدف الأول والأهم الذي تسمى البنوك المركزية اليوم لتحقيقه متمثلاً في استقرار قيمة العملة وتنظيم سوق النقد والائتمكان، واستيعاب الصدمات الناتجة عن التقلبات الاقتصادية حيث يمكن للسياسة النقدية ان تلعب دور كبير في تلافي الآثار السلبية لهذه التقلبات من خلال التغير في حجم الائتمكان بانتهاج سياسة ائتمانية توسعية في فترات الكساد وسياسة ائتمانية انكماشية في أوقات الزواج. (عبد الحميد ، 2003، ص 2003).

4- أدوات السياسة النقدية:

- **سياسة السوق المفتوحة:** وهي أداء مهمة من أدوات السياسة النقدية والتي من خلالها يستطيع البنك المركزي من التدخل في السوق المالي، وذلك من خلال بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل الدونات خزانة وأوراق مالية طويلة الأجل (السندات) بهدف التغير في حجم الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية، وبالتالي التأثير في حجم الائتمان المقدم من هذه البنوك، مما
- **سعر إعادة الخصم:** يقصد به الفائدة الذي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديه من أوراق مالية وذلك في سبيل الحصول على موارد نقدية إضافية تدعم بها احتياطياتها وبالتالي زيادة قدرتها على التوسع في منح الائتمان (مجدي، 2002، ص 107)، والمقصود بإعادة سعر الخصم كأحد أدوات السياسة النقدية هي التغيرات التي يحدثها البنك المركزي في سعر الخصم للتأثير في حجم القروض التي تمنحها المصارف التجارية.
- ففي فترات الركود الاقتصادي المصاحبة غالباً لحالة عدم الاستقرار، والذي يصاحبه غالباً شح في كمية النقود المتداولة، حيث تعمل السلطات النقدية على اتباع سياسة نقدية توسعية لأعاده الاستقرار. فيقوم البنك المركزي بتخفيض سعر إعادة الخصم مما يشجع البنوك التجارية للتوجه إلى البنك المركزي للحصول على المزيد من السيولة، وبالتالي زيادة احتياطياتها النقدية وقدرتها على خلق الائتمان (السمهوري، 2012، ص 204).
- **الاحتياطي القانوني:** يمثل الاحتياطي القانوني المبلغ الذي يجب على المصارف والمؤسسات المالية الاحتفاظ به كجزء من موجوداتها المالية، وذلك وفقاً للمتطلبات القانونية والتنظيمية يتم استخدام الاحتياطي القانوني لتعزيز الاستقرار المالي للمؤسسات المالية وضمان قدرتها على تلبية التزاماتها المالية. وفي بعض الأحيان، يتم ربط حجم الاحتياطي القانوني بحجم الائتمان الممنوح على سبيل المثال، يمكن أن يكون هناك متطلبات تنظيمية تفرض احتياطياً قانونياً أعلى على المصارف التي تمنح قروضا بمبالغ أكبر، مما يضمن قدرتها على تحمل المخاطر المحتملة المرتبطة بالائتمانيات الكبيرة. ويلعب الاحتياطي القانوني دوراً هاماً في تعزيز

الاستقرار المالي للمؤسسات المالية وحماية العملاء والنظام المالي بشكل عام ويساعد في تحقيق توازن بين توفير الائتمان وإدارة المخاطر وتحفيز نمو الاقتصاد.

5- قنوات السياسة النقدية: المقصود بقنوات السياسة النقدية هي الآلية التي من خلالها تحقق السياسة النقدية أهدافها ومدى تأثيرها في المتغيرات المستهدفة ورغم اختلاف النظام الاقتصادي من بلد إلى آخر إلا إنه في الغالب لنفق هذه الاقتصادات على أن هذه القنوات لا تتعدى أحد القنوات التالية (الشاذلي (2017).

- قناة سعر الفائدة:

سعر الفائدة أحد أهم قنوات السياسة المالية التي ينتقل من خلالها أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد في مدى زمني قصير نسبياً، حيث ان تطبيق سياسة نقدية توسعية من شقه أن يخفض سعر الفائدة مما يخفض سعر الحصول على القروض مما يزيد من الطلب عليها وبالتالي زيادة الاستثمار بالنسبة للمؤسسات، وكذلك الطلب على القروض الاستهلاكية مما يساهم في زيادة ونمو الناتج المحلي الإجمالي. ويحدث العكس تماماً عندما تتبع السلطات النقدية سياسة انكماشية برفع سعر الفائدة.

- قناة الائتمان:

تتوقف فاعلية انتقال أثر السياسة من خلال مدى توفر الائتمان المصرفي، حيث يفتقر حجم الائتمان المصرفي مباشرة بنوع السياسة النقدية المتبعة، ففي حالة السياسة التوسعية يترتب عليها زيادة الاحتياطيات والودائع لدى البنوك، مما يساهم في زيادة امكانياتها للإقراض، وينتج عن ذلك الاتفاق الاستثماري زيادة الدخل وبالتالي زيادة الاتفاق، مما يزيد حجم الناتج الإجمالي.

- قناة سعر الصرف

تعمل قناة سعر الصرف على التغيير في ميزان المدفوعات من خلال التجارة الخارجية، ففي حالة عجز ميزان المدفوعات تقوم الدولة من خلال مصرفها المركزي بتخفيض قيمة عملتها مقابل العملات الأجنبية، مما يشجع على زيادة التصدير والتقليل من الاستيراد، مما يزيد من الطلب على المنتجات المحلية وكنتيجة يزداد حجم الاستثمار المحلي، كما يعمل سعر الصرف المنخفض إلى تدفق الرأسمال الأجنبي للاستثمار في الداخل مستفيداً من ميزة انخفاض سعر الصرف.

ثانياً: الجزء العملي

سيتم بناء نموذج قياسي لقياس أثر أداة السياسة النقدية المتبعة من قبل مصرف ليبيا المركزي متمثلة في حجم الاحتياطي القانوني كمتغير مستقل على المتغير التابع المتمثل في (حجم الائتمان). كون حجم الائتمان يحدد على مدى توفر الاستقرار المالي وسيتم استخدام برنامج (EViews) لتحليل مدى تأثير المتغير التابع بالمتغير المستقل.

بناء نموذج الدراسة

$$y = 30 + \beta_1 x_1 + U_1$$

- المتغير التابع وهو حجم الائتمان المقدم من المصارف التجارية

B_0 = ثابت الدالة

B_1 = معامل المتغير المستقل

x_1 = المتغير المستقل والذي يمثل حجم الاحتياطي القانوني للمصارف التجارية.

U_1 = متغيرات أخرى

جمع البيانات:

تم جمع البيانات من مصادرها الموثوقة متمثلة في نشرات مصرف ليبيا المركزي، والجدول ادناه توضح هذه البيانات:

جدول رقم (1) يبين حجم الائتمان المالي المقدم من المصارف التجارية

| السنة | فروض الأنشطة التجارية (مليون دينار) | فروض عقارية (مليون دينار) | سلف اجتماعية (مليون دينار) | اجمالي الائتمان (مليون دينار) |
|-------|--|------------------------------|-------------------------------|----------------------------------|
| 2010 | 8086.8 | 1187.2 | 3770.6 | 13044.6 |
| 2011 | 8294.7 | 1154.7 | 3337.1 | 12786.5 |
| 2012 | 9778.1 | 1147.9 | 4973.5 | 15899.5 |
| 2013 | 10301.3 | 1205 | 6726 | 18232.3 |
| 2014 | 11599.4 | 1201.7 | 7158.9 | 19960 |
| 2015 | 12269.1 | 1335.1 | 6608.6 | 20212.8 |
| 2016 | 11504.2 | 1365 | 5901.1 | 18770.3 |
| 2017 | 10926.3 | 16078 | 4912.5 | 17446.6 |
| 2018 | 10809.5 | 1650.2 | 3988.6 | 32111.83 |
| 2019 | 11887.2 | 1900 | 3125.5 | 16912.7 |
| 2020 | 11931.2 | 2029.2 | 3036.5 | 16996.9 |
| 2021 | 12717.7 | 2100.2 | 4819.3 | 19637.2 |
| 2022 | 13463.6 | 2492 | 7015.4 | 22971 |

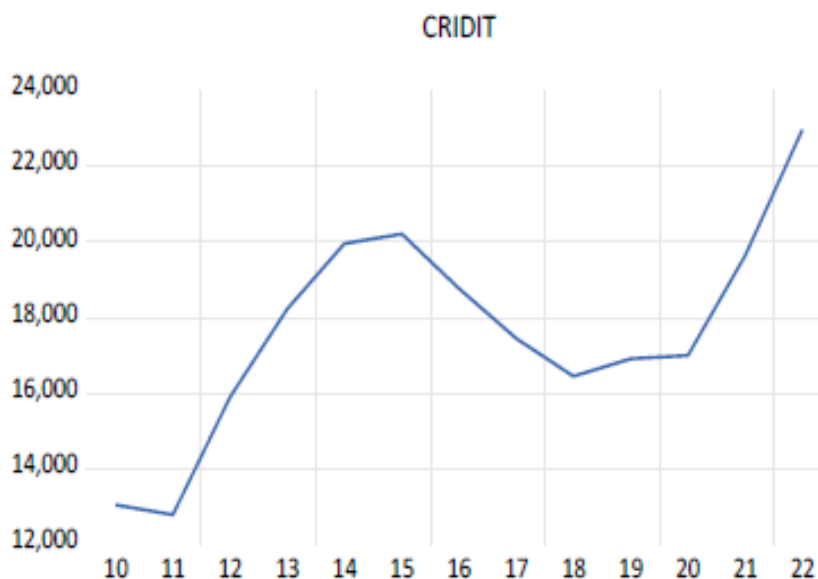
*تم توحيد الاحتياطي الائتماني ليصبح بنسبة 20% على جميع الودائع منذ شهر يونيو 2008.
المصدر * منشورات مصرف ليبيا المركزي. المجلد 63. الربع الأول

جدول رقم (2) يبين حجم الاحتياطي القانوني للمصارف التجارية.

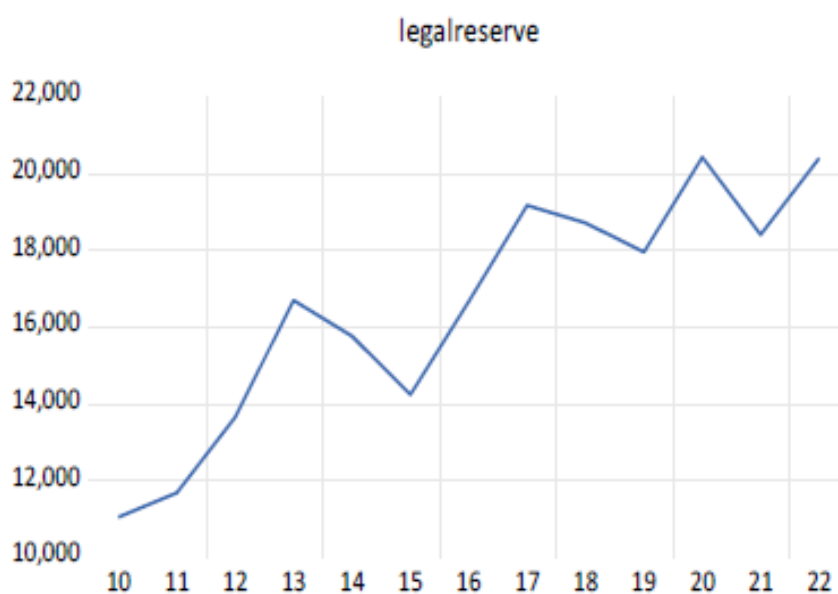
| السنة | اجمالي الودائع (مليون دينار) | الاحتياطي (مليون دينار) |
|-------|---------------------------------|----------------------------|
| 2010 | 55313.0 | 11062.6 |
| 2011 | 58480.1 | 11696 |
| 2012 | 68346.2 | 13669.2 |
| 2013 | 83562.7 | 16712.5 |
| 2014 | 78910.4 | 15782.1 |
| 2015 | 71257.1 | 14251.4 |
| 2016 | 83407.6 | 16681 |
| 2017 | 95938.5 | 19187.7 |
| 2018 | 93657.5 | 18731.5 |
| 2019 | 88954.1 | 17790.8 |
| 2020 | 102194.2 | 20438.9 |
| 2021 | 92113.7 | 18422.7 |
| 2022 | 102052.7 | 20410.5 |

المصدر * منشورات مصرف ليبيا المركزي. المجلد 63. الربع الأول

• العرض البياني للبيانات



شكل رقم (1) يوضح حجم الائتمان الممنوح من المصارف التجارية



شكل رقم (2) يوضح حجم الاحتياطي القانوني المفروض من قبل المصرف المركزي

• الإحصائية الوصفية:

| | CREDIT | RESERVES |
|--------------|-----------|-----------|
| Mean | 17639.90 | 16539.80 |
| Median | 17446.60 | 16712.50 |
| Maximum | 22971.00 | 20438.90 |
| Minimum | 12786.50 | 11062.60 |
| Std. Dev. | 2830.519 | 3097.802 |
| Skewness | -0.108352 | -0.461164 |
| Kurtosis | 2.687145 | 2.049568 |
| Jarque-Bera | 0.078454 | 0.950088 |
| Probability | 0.961532 | 0.621858 |
| Sum | 229318.7 | 215017.4 |
| Sum Sq. Dev. | 96142065 | 1.15E+08 |
| Observations | 13 | 13 |

* المصدر: تطبيق على برنامج EViews 12

- بلغ متوسط قيمة الائتمان في العينة محل الدراسة للفترة 2010-2022م قيمة 17639.9 والقيمة العليا لمتوسط الائتمان 22971.0 وكانت القيمة الدنيا 12786.5، وقيمة الانحراف المعياري للنتائج 2830.5، فيما بلغ معامل الالتواء (0.108352) وهذا يدل على ان منحني التوزيع ملتوي يساراً بمعدل تفرطح 2.687 كما هو موضح في الشكل رقم (1).
- بلغ متوسط الاحتياطي القانوني في العينة محل الدراسة للفترة 2010م - 2022م ما قيمته 16539.8 والقيمة العليا لمتوسط الاحتياطي القانوني 20438.90 والقيمة الدنيا 11066.6، وقيمة الانحراف المعياري 3097.80 فيما بلغ معامل الالتواء (0.461) وهي قيمة سالبة تدل على ان منحني التوزيع التكراري ملتوي ناحية اليسار بمعامل تفرطح 0.95 كما يتضح من الشكل رقم (2).

ويوضح الجدول ادناه نتائج تحليل الانحدار البسيط:

Dependent Variable: CREDIT
Method: Least Squares
Date: 01/27/24 Time: 00:44
Sample: 2010 2022
Included observations: 13

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| C | 8445.417 | 3674.407 | 2.298443 | 0.0421 |
| RESERVES | 0.555900 | 0.218644 | 2.542494 | 0.0274 |
| R-squared | 0.370143 | Mean dependent var | 17639.90 | |
| Adjusted R-squared | 0.312883 | S.D. dependent var | 2830.519 | |
| S.E. of regression | 2346.289 | Akaike info criterion | 18.49970 | |
| Sum squared resid | 60555772 | Schwarz criterion | 18.58661 | |
| Log likelihood | -118.2480 | Hannan-Quinn criter. | 18.48183 | |
| F-statistic | 6.464276 | Durbin-Watson stat | 0.799329 | |
| Prob(F-statistic) | 0.027358 | | | |

* المصدر: تطبيق على برنامج EViews 12

. تقدير نموذج الانحدار وتقييم نتائج التقدير

تم اعتماد طريقة معادلة الانحدار اخطي البسيط (Simple Linear Regression Mode)

لتقدير النموذج القياسي لقياس أترجم الاحتياطي القانوني على حجم الائتمان الممنوح من

المصارف التجارية تبعا للمعادلة:

$$y = \beta_0 + \beta_1 x_1 + U_1$$

$$\text{CREDIT} = 8445.5 + 0.56 * \text{RESERVES} + U_1$$

وبالنظر الى المعادلة أعلاه يمكن القول بأن كل زيادة في حجم الاحتياطي القانوني (وحدة)

واحدة يعادلها زيادة بمقدار (0.56) وحدة من حجم الائتمان المقدم من المصارف التجارية،

وهذا بدوره مخالف للنظرية الاقتصادية القائلة بأن الزيادة في قيمة الاحتياطي القانوني تقلل من

إمكانيات المصارف التجارية للتوسع في منح القروض الائتمانية.

تقييم النموذج:

جدول رقم (3) نتائج تحليل الانحدار

| حجم الائتمان | أدوات الاختبار |
|--------------|-------------------------|
| 8445.4 | C coefficient |
| 0.56 | Reserve coefficient |
| 0.37 | R-squared |
| 0.31 | Adjusted R ² |
| 6.5 | F statistic |

- 1- إشارة الثابت (C) إشارة موجبة بقيمة 8445.4 وهي تمثل قيمة المتغير التابع " الائتمان الممنوح" عندما يكون قيمة المتغير المستقل "الاحتياطي القانوني" تساوي صفرا.
- 2- إشارة معامل المتغير المستقل الاحتياطي القانوني موجبة 0.56 تدل على وجود علاقة طردية بينه وبين حجم الائتمان والقيمة الاحتمالية 0.027 اقل من 0.05 دالة إحصائية أي ان حجم الائتمان يتأثر إيجابيا بحجم الاحتياطي القانوني.
- 3- يظهر معامل الارتباط correlation ان هناك علاقة موجبة بين حجم الائتمان والمتغير المستقل "الاحتياطي القانوني". حيث بلغت قيمة (R= 0.37).
- ويدل معامل التحديد (adjusted R-squared = 0.31) أي ان 31% من التغير في حجم الائتمان تم تفسيرها من خلال المتغير المستقل "الاحتياطي القانوني" اما باقي النسبة والمتمثلة في 69% فتفسرها عوامل أخرى متداخلة.
- 4- أما قيمة (F-statistic) تساوي 6.5 وبقية احتمالية 0.027 وهي أصغر من 0.05 وتدلل على معنوية إثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

اختبار الفرضيات:

1- الفرضية الأولى H1 :

ويمكن إعادة صياغتها

- الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين الاحتياطي القانوني للمصارف التجارية وحجم الائتمان الممنوح من المصارف التجارية.
 - الفرضية البديلة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين الاحتياطي القانوني للمصارف التجارية وحجم الائتمان الممنوح من المصارف التجارية.
- بالنظر إلى ما تم التوصل إليه من نتائج وإلى إشارة معامل المتغير المستقل (الاحتياطي القانوني) تجدها موجبة 0.56 تدل على وجود علاقة طردية بينه وبين حجم الائتمان والقيمة الاحتمالية 0.027 أقل من 0.05 دالة إحصائية أي أن حجم الائتمان يتكرر إيجابيا بحجم الاحتياطي القانوني. وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية وتقبل بفرضية أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين الاحتياطي القانوني للمصارف التجارية وحجم الائتمان الممنوح من المصارف التجارية).

2- الفرضية الثانية H2 :

ويمكن إعادة صياغتها

- الفرضية الصفرية ليس هناك تأثير معنوي عند مستوى معنوية 0.05 لحجم الاحتياطي القانوني على حجم الائتمان المقدم من المصارف التجارية.
- الفرضية البديلة هناك تأثير معنوي عند مستوى معنوية 0.05 لحجم الاحتياطي القانوني على حجم الائتمان المقدم من المصارف التجارية.

بالنظر إلى ما توصل إليه من نتائج نلاحظ أن قيمة (F-statistic) تساوي 6.5 وبقية احتمالية 0.027 وهي أصغر من 0.05 وتدلل على معنوية إثر المتغير المستقل "الاحتياطي القانوني" على المتغير التابع "حجم الائتمان" عليه فانا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة ان هناك تأثير معنوي لحجم الاحتياطي في حجم الائتمان.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

- إن حجم الاحتياطي القانوني لدى المصارف التجارية يوتر في حجم الائتمان المصرفي.
- إن الزيادة في قيمة الاحتياطي القانوني أدت الى الزيادة في حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية ولكن بنسبة اقل من الزيادة في قيمة الاحتياطي القانوني.
- إن كل زيادة في حجم الاحتياطي القانوني (وحدة) واحدة يعادلها زيادة بمقدار (0.56) وحدة من حجم الائتمان المقدم من المصارف التجارية.
- إن هذه الزيادة في حجم الائتمان كانت في حقيقة الأمر تبعا للزيادة في حجم الودائع المصرفية بقواعها مما أدى إلى زيادة الاحتياطيات كعامل تابع لحجم الودائع الكلية لدى المصارف نظراً الثبات نسبة الاحتياطي القانوني.
- إن ثبات نسبة الاحتياطي القانوني المفروض على المصارف التجارية من قبل مصرف ليبيا المركزي بنسبة 20% على اجمالي الودائع جعل العلاقة طردية دائماً بين حجم الاحتياطي القانوني وحجم الائتمان المقدم من المصارف التجارية.

ثانياً: التوصيات

- المرونة في تحديد نسبة الاحتياطي القانوني من قبل المصرف المركزي بما يتماشى مع الطلب على الائتمان بحيث يقلل من نسبة الاحتياطي للتوسع في حجم الائتمان وزيادة النسبة في حالة التقليل من حجم الائتمان.
- الرقابة على المصارف التجارية وتحفيزها على التوسع في الإقراض من خلال الاستخدام الأمثل لقيمة الودائع لديها حتى يزداد الاستثمار مما يعمل على تقوية الاقتصاد الوطني وبالتالي الى زيادة مستوى الاستقرار المالي كنتيجة حتمية.
- تشجيع الدراسات والأبحاث الدراسة العوامل الأخرى المؤثرة في الاستقرار المالي.

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

- الدوري، زكريا السامرائي، سري (2013) البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البازوري، عمان الأردن
- السهموري، محمد سعيد (2012)، اقتصاديات النقود والبنوك دار الشرق للنشر والتوزيع، رام الله، المسلين.
- عبد المطلب، عبد الحميد (2003)، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر القاهرة.

ثانياً: المقالات والدوريات

- أحمد طلفاح (2005)، مؤشرات الحيلة الكلية لتقديم سلامة القطاع المالي المعهد العربي التخطيط الكويت.
- الشاذلي، احمد شفيق (2017) قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد، صندوق النقد العربي، العدد 39 ابوظبي، الامارات العربية المتحدة.
- الهشمي عبد الكامل حساب موراد (2021) إثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2019 مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10 العدد 2.
- مفتاح مصطفى أبوزيد بن عائشة، حمزة فرح (2021)، دور مصرف ليبيا المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2009-2020) مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد الثامن عشر ديسمبر
- مختار عادل بن البار، محمد (2021). الآثار الاقتصادية للسياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1990-2019 مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد والعدد 2.
- عطية على منصور حسين محمود احمد (2021) دور السياسة النقدية في مثل الظروف السياسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في ليبيا خلال الفترة 1986 - 2017م المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية. المحل 04 العدد 16.
- تقرير مصرف ليبيا المركزي (2023)، المجلد 63 الربع الأول.
- خلف حميد حسن (2021) دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي في العراق للمدة 2004-2018 مجلة التراث المجلد 11- العدد الخامس

ثالثاً: الرسائل العلمية

- غالي بوليد بن حنو رحاب (2023)، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي دراسة حالة: بنك الجزائر 2000-2022 رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الشهيد العربي النيسي، الجزائر